العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر في الجزائر

د. **سعاد شليغم**، أستاذة محاضرة- ب-، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-
schelig@hotmail.fr

ملخص:

يشير مفهوم العمل اللائق حسب منظمة العمل الدولية إلى "توفير الفرص للجميع (نساءا ورجالا) على عمل منتج يدر دخلا عادلا ويحقق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر ويكفل مستقبلا أفضل لتطوير الذات والاندماج الاجتماعي". فالتشغيل بمعناه الحديث لم يعد يقتصر على توفير منصب عمل فحسب بل أخذ بعدا واسعا مرتبط أساسا بالاستقرار الاجتماعي ومستوى الدخل الذي يحفظ كرامة الإنسان. إن الوضع المتأزم الذي عرفته الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات جعل قضايا التشغيل من التحديات الكبرى التي واجهت الحكومة، إذ بلغت البطالة نهاية التسعينات معدلات لم يسبق لها مثيل(30%)، مما استدعى ضرورة صياغة الآليات الكفيلة بامتصاص هذه المعدلات بالخلق المباشر للوظائف وتحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وهو ما تقرر جدولته من خلال برامج التنمية التي تبنتها الجزائر بداية من سنة 2001 كبرامج من شأنها دفع عجلة النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع التشغيل والقضاء على البطالة ومحاربة الفقر.

ورغم النتائج المحققة والتي تبدو من خلال الأرقام الرسمية أنها موجبة سواء من ناحية معدل النمو الاقتصادي أو من ناحية مناصب الشغل التي تم خلقها خلال الخمسة عشرة سنة 2015/2001، إلا أن من الناحية الكيفية تبدو النتائج وخيمة. فعلى مستوى التشغيل، فرغم عدد مناصب الشغل التي تم خلقها طيلة الفترة والتي سمحت بتخفيض معدل البطالة إلى ما دون 10% في 2011، إلا أنه وفي الواقع أن هذا المعدل في حد ذاته مغلوط باعتباره لا يحسب الفئات غير نظامية، وبالنظر إلى طبيعة مناصب الشغل التي تم توفيرها والتي تعتبر في معظمها غير دائمة وتتصف بالهشاشة ولا تعطي فرصة لصاحبها للإدماج في منصب دائم ولا تكفل له الحماية الاجتماعية، فهي لا ترقى في نسبة كبيرة منها إلى مستوى العمل اللائق الذي يعتبر رافدا أساسيا للقضاء على الفقر. وانطلاقا من هذا حاول المقال تحليل النتائج المحققة في إطار البرامج التنموية المتبناة في الجزائر منذ بداية الألفية من حيث طبيعة النمو الاقتصادي ومناصب الشغل الموفرة ومدى توفرها على صفة العمل اللائق الذي يرقى بمستوى معيشة العامل ويحميه من الفقر".

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تشغيل، عمل لائق، فقر.

Abstract:

A decent work, according to the International Labour Organisation, involves opportunities for all (men and women) of work that is productive and delivers a fair income, security in the workplace and social protection for families, better prospects for personal development and social integration.

Employment, in its modern significance, in no more limited to providing a job but takes a wide dimension essentially linked to social stability and the level of income that ensures human dignity. The situation of crisis that Algeria has lived since the mid 80's made of employment one of the biggest challenges that the government faced. Unemployment reached at the end of the 90's rates never equaled before (30%) making it necessary to adopt mechanisms able to reduce these rates through direct creation of jobs and improvement of employability for work seekers. These mechanisms have been included in the development programs adopted since 2001and which aimed to achieve economic growth and to improve human development indicators, especially those linked to job creation, unemployment alleviation and poverty reduction.

Though the obtained results seem, according to official statistics, to be positive either in terms of economic growth or in terms of job creation during the period 2001-2015, the qualitative results remain very insufficient. Indeed, if jobs created during this period reduced unemployment under 10%, this rate is in itself inaccurate because it does not include irregular workers, and because of the nature of the provided jobs which are in their majority not permanent, fragile, do not offer the opportunity of a permanent job, and do not ensure social protection. According to what was previously mentioned, the present paper tries to analyse the results obtained by the development programs adopted by Algeria since 2000 with regard to the nature of economic growth and the provided jobs, and to which extent these jobs fill the conditions of decent work that improves the worker's standard of living and protects him from poverty.

Key words: economic growth-employment-decent work-poverty.

مقدمة:

لقد انبثق عن اجتماع رؤساء دول العالم بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 اعلانا عالمي للألفية الذي حدد التطور الذي يجب أن يتحقق في أفق 2015.و لقد ترجم بوضع الأهداف الانمائية الثمانية للألفية والتي يحتل الفقر فيها مكانة الصدارة باعتباره يشكل أهم تحدي للمسار التنموي في أية دولة.

يعتبر التشغيل السبيل الأساسي للخروج من دائرة الفقر، باعتبار أن أهم الأسباب الرئيسية التي وسعت من نطاق هذا الأخير هو انعدام العمل أو بمعنى آخر انتشار البطالة، غير أن التغيرات التي حصلت خلال أكثر من عشريتين من الزمن في عالم الشغل هو تنامي وتيرة العمل الهش الذي ساهم في توسيع نطاق الفقر.

إن الجزائر كباقي الدول التزمت بتحقيق أهداف الانمائية للألفية وهو ما جعلها تسطر منذ 2001 برامج تنموية حصدت فيها جانب التنمية البشرية أكثر من 40% من الأغلفة المالية المخصصة، ولأنها أدركت أن تحسين المستوى المعيشي للمواطن والحد من الفقر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير مناصب عمل تضمن دخلا شهريا لأصحابها، سعت إلى وضع مجموعة من البرامج لمكافحة البطالة .

و انطلاقا من هذا يحاول المقال الإجابة على الإشكالية التالية" إلى أي مدى استطاعت البرامج التنموية المتبناة في الجزائر منذ بداية الألفية أن توفر مناصب شغل لائقة ترقى بمستوى معيشة العامل وو تحميه من الفقر". فالمقال يهدف إلى البحث في طبيعة النمو المحقق في الجزائر وربطه بطبيعة مناصب الشغل التي تم خلقها خلال مرحلة تطبيق البرامج التنموية وإلى أي حد ارتقت بمستوى العمل اللائق الذي يحفظ كرامة الانسانية، ومدى قدرة الجزائر على مواصلة تحقيقها للأهداف التنموية في ظل تراجع أسعار النفط.

قبل الخوض في تحليل طبيعة النمو والتشغيل في الجزائر وانطلاقا من المتغيرين الأساسين اللذان يشكلان محتوى عنوان المقال، قلا بد من التوقف عند مدلول كل من الفقر والعمل اللائق.

1/ تعريف الفقر والعمل اللائق.

أ- الفقر.

هناك منظورين أساسيين لتعريف الفقر، أحدهما ضيق يتمثل في فقر الدخل ومضمونه انخفاض دخل الفرد عن حد معين والذي لا يسمح له بإشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية .

أما الثاني فهو المنظور الواسع وهو المفهوم الحديث للفقر وهو فقر القدرة، فالفقر من هذا المنظور ليس قلة الدخل فقط وإنما يتجاوزه إلى القصور في القدرات البشرية (كالصحة والتعليم...).(محمد جصاص، ، 2016، ص 371).

و يتكامل المنظوران لتحديد مفهوم عام للفقر والمتمثل في الفقر من منظور التنمية البشرية " هو انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذا احترام الآخرين " (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2003، ص 11)

ب- تعريف العمل اللائق.

يعرف العمل اللائق بأنه " العمل المنتج الذي فيه الحقوق محمية والذي يدر دخلا كافيا مع توفير حماية اجتماعية كافية، وهو يعني أيضا العمل الكافي بمعنى أن تتوفر للجميع الإمكانية للوصول إلى فرص الدخل وهو يفتح الطريق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية"(تقرير، الإسكوا، ص 49)

و يشير مفهوم العمل اللائق حسب منظمة العمل الدولية إلى "توفير الفرص للجميع (نساء ورجالا) على عمل منتج يدر دخلا عادلا ويحقق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر ويكفل مستقبلا أفضل لتطوير الذات والاندماج الاجتماعي".(OIT)

ومن هذا المنطلق تستند منظمة العمل الدولية على مقاربة للقضاء على الفقر تقوم على ضمان العمل اللائق للجميع وترتكز هذه المقاربة على أربعة ركائز أساسية والمتمثلة فيمايلي: (OIT ; Travail decent)

1- التشغيل : والذي يعتبر السبيل الأساسي للخروج من الفقر من خلال ضمان دخل لكل فرد.
2- الحقوق : فبدون ضمان الحقوق لا يمكن للأفراد الخروج من دائرة الفقر.
3- الضمان الاجتماعي: الذي يحفظ الدخل والصحة.
4- الحوار: من خلال مشاركة الهيئات المستخدمة والعمال في وضع سياسة حكومية للقضاء على الفقر مع ضمان ديمومة هذه السياسة.

ويتكون العمل اللائق من مجموعة من المؤشرات تعكس بعداً معيناً، وهذه المؤشرات هي : العمل غير المقبول, القيمة المضافة للعمل، الدخل الملائم, العمل المنتج باعتباره السبيل المستدام للخروج من الفقر, ساعات العمل المناسبة, الاستقرار في العمل, التوازن بين العمل والحياة الشخصية, المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في العمل, ظروف عمل آمنة, حماية اجتماعية، حوار اجتماعي، وعلاقات في مكان العمل.(مولاي لخضر عبد الرزاق، 2012، ص 194) فالعمل اللائق يُعد عاملا إنتاجيا، باعتباره مدخلا لاستراتيجية خلق الوظائف المنتجة ومكافحة الفقر بدلا من اعتباره غرضا في حد ذاته، إذ يؤدي إلى تمكين العمال من التكيّف لوظائفهم وبالتالي إلى تنمية الإنتاج بصفة عامة .(موقع الاتحاد العام لنقابات عمال العراق)

2/ تحليل طبيعة النمو الاقتصادي والتشغيل في ظل البرامج التنموية.

لقد واجهت الجزائر بداية الألفية تحديا مزدوجا تمثل في كل من البطالة (التي وصلت في حدود 28% سنة 1998) والفقر(12 % في سنة 2000) والذي كان ناتجا عن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات وتطبيق على إثرها برنامج التصحيح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي .و من اجل مواجهة هذا التحدي واستنادا إلى أهداف الألفية سطرت برامج تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 ثم برنامج توطيد النمو 2014/2010و التي كانت تهدف في مجملها إلى دفع عجلة النمو وحل كل المشاكل الاجتماعية .

و لقد سمحت البحبوحة المالية التي وفرتها مداخيل المحروقات بتخصيص أموال ضخمة في إطار هذه البرامج قدرت في شكلها الرسمي 443 مليار دولار(محتوى البرامج). ومن خلال تحليل محتوى هذه الأخيرة اتضح أن الاهتمام انصب على قطاعي الهياكل القاعدية والتنمية البشرية التي امتصت أكثر من 80% من

المخصصات المالية رغم أنها قطاعات غير منتجة، وهو ما يمكننا من التنبؤ مسبقا بالنتائج التي ستحققها هذه البرامج لا سيما من حيث طبيعة النمو المحقق أو من حيث مناصب الشغل التي تم توفيرها.

و باعتبار أن مستوى الأداء الاقتصادي- الذي يترجمه معدل النمو الاقتصادي وطبيعة مناصب الشغل - له أثر مباشرا على مستوى الدخل الفردي وبالتالي معدل الفقر، جعلنا نركز على تحليل طبيعة النمو المحققة ومناصب الشغل الموفرة خلال فترة تطبيق البرامج التنموية.

أ- أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.

باعتبار الناتج الداخلي الخام المؤشر الأساسي الذي يقاس من خلاله معدل النمو الاقتصادي لأية دولة، وانطلاقا من إحدى أهداف برامج التنموية المطبقة منذ 2001 والمتمثل في تحقيق نمو اقتصادي لا يقل على 7%، حاولنا تحليل النتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة التي تغطيها البرامج الثلاث.

جدول رقم 1: تحليل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2014/2001

السنـــة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي%	00,3	06,5	02,7	03,4	5,90	1,70	3,40
معدل النمو خارج المحروقات%	02,6	05,6	06,6	00,5	00,6	04,5	00,7
معدل النمو خارج الفلاحة (%)	01,2	03,6	00,6	02,4	03,6	02,1	04,3
السنـــة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي%	2,40	06,1	06,3	09,2	04,3	2,80	083,
معدل النمو خارج المحروقات %	076,	069,	03,6	02,6	02,7	01,7	06,5
معدل النمو خارج الفلاحة%	09,2	03,0	05,3	01,2	00,3	03,2	05,3

المصدر :(ONS , les comptes nationaux)

إن معدل نمو الناتج الداخلي كان موجبا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، ولكن متذبذبا ولم يتجاوز متوسط 3,60%، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات. ويعتبر معدل النمو ضعيفا مقارنة مع الهدف الذي كان مسطرا وهو تحقيق معدل لا يقل عن 7 % ومقارنة بالأموال الضخمة التي تم ضخها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المحدد الأساسي للنمو هي المحروقات، فمعدل النمو خارج المحروقات تراوح بين 5 % و6% والذي نتج من قطاع الفلاحة بدرجة كبيرة كما تبينه النسب

الموضحة في الجدول والهياكل القاعدية والسكن التي استحوذت على 80 % من النفقات العمومية، لذلك يجب التمييز بين النمو الواسع الذي يتم خلقه من طرف المؤسسات (إنتاج مباشر)، والنمو الموسع الناتج من ضخ موارد الدولة فحسب الخبير الاقتصادي " عبد الحق لعميري " لقد تم ضخ 30 % من الناتج الداخلي الخام من أجل الحصول على 6% من النمو، فلاقتصاد الوطني مضاعف داخلي سلبي والجهاز الإنتاجي لا يعرف كيف يخلق الثروة، لأن الجهاز المنتج للثروة يخلق نسبة 3 % نمو بضخ 1% من موارد الدول. (laamiri ,2011) A;

و بالنسبة لمكانة الصناعة في الناتج الداخلي وبالاستناد إلى أحد الأهداف ذات الأولوية في سياسة الإنعاش الاقتصادي والمتمثلة في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني من أجل إخراجه من التبعية الكلية للمحروقات، فلقد بين تقرير بنك الجزائر أن القطاع الصناعي عرف تباطؤا، فقد سجل في 2013 نفس وتيرة سنة 2011 بارتفاع قدره 4,10 % في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة) وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل 14 السنة الأخيرة 4,09% ويكون بذلك أضعف القطاعات نموا خارج قطاع المحروقات ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام إلا بـ 6,70 %، وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بـ 20 نقطة **(تقريربنك الجزائر، 2013)**، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام البرامج بقطاع الصناعة العمومية وعلى وجه الخصوص دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالة الإفلاس وتراكم الديون واقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية.

وخلاصة القول إن النمو المحقق طيلة هذه الفترة ورغم أنه موجب إلا أنه ضعيفا جدا مقارنة بالأموال الضخمة التي تم تخصيصها، وهو مرتبط بدرجة كبيرة إن لم نقل شبه كلية بقطاع المحروقات من جهة، وقطاع الفلاحة الذي لقي دعما في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي وهو ما يجعل من نسب النمو متذبذبة تخضع من جهة للأسعار التي تتحكم في قطاع المحروقات، وللظروف المناخية التي تؤثر على قطاع الفلاحة من جهة أخرى.

و انطلاقا من ذلك لا يمكن أن نقول أن الجزائر استطاعت أن تحقق نمو اقتصاديا، فهذا الأخير يرتبط من جهة بمساهمة كل القطاعات الاقتصادية، ومن جهة أخرى يتطلب الاستمرارية أي على المدى البعيد. فبقاء اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات الذي تتحكم فيه العوامل الخارجية يبقي الجزائر عرضة لصدمات اقتصادية وهو ما حدث فعلا ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014.

ب/ تقييم انعكاسات برامج الإنفاق الموسع على مستوى التشغيل.

لقد ارتبطت سياسة التشغيل في الجزائر أساسا بوضع مجموعة من البرامج للقضاء على البطالة نذكر على سبيل المثال ك برنامج التعويضات ذات المنفعة العامة، برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، برنامج عقود ما قبل التشغيل (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص 136) وغيرها من البرامج التي عملت على التخفيف من حدة البطالة من خلال مناصب مؤقتة وبأجور ضعيفة أعلاها يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي يقدر حاليا 18.000دج.

إن النتائج المحققة في مجال التشغيل وامتصاص البطالة خلال تطبيق برامج الإنفاق الموسع والتي تبدو إيجابية من الناحية الكمية (بغض النظر عن حقيقة الإحصائيات الرسمية المعلن عنها)، إلا أن تحليل معطيات سوق العمل خلال هذه الفترة يبرز الجانب الكيفي الذي تطبعه مجموعة من الخصائص التي عمقت

اختلال سوق العمل في الجزائر وضربت بمجمل سياسات التشغيل المتبناة لغاية الآن عرض الحائط. وهو ما يوضحه الجدولان التاليان:

جدول رقم 2: تطور المؤشرات المتعلقة بسوق العمل 2009/2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان النشطون	470.9	9.493	10.110	9.969	10.315	10.544
السكان المشغلون	7.798	8.044	8.869	8.594	9.145	9.472
معدل التشغيل	34,7	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2
طبيعة المهنة						
- مستخدمين وأعمال حرة	2.472	2.183	2.846	2.516	2.656	2.762
- أجراء دائمين	2.902	3.076	2.901	2.909	3.198	3.136
- أجراء غير دائمين ومتمهنين	1.785	2.203	2.430	2.680	2.815	3.101
- مساعدات عائلية	640	582	692	489	477	473
النظام القانوني: (%)						
- قطاع عام	34,30	36,80	30,96	34,70	34,40	34,10
- قطاع خاص	65,7	63,1	69,03	65,3	65,6	65,9
العاطلون	1.672	1.448	1.241	1.375	1.170	1.072
العاطلون من فئة STR1	522	448	530	515	267	233
من مجموع العاطلون نسبة STR1(%)	31,20	30,90	42,70	37,50	22,80	21,70
معدل البطالة (%)	**17,70**	**15,30**	**12,30**	**13,80**	**11,30**	**10,20**
معدل البطالة لدى الشباب بين 16- 24سنة	32,40	31,10	24,30	27,40	23,80	21,30
- معدل البطالة لدى الذكور	17,50	14,90	11,80	12,80	10,10	8,60
- معدل البطالة لدى الإناث	18,10	17,50	14,40	18,30	17,40	18,10
-عدد المنخرطين في الضمان الاجتماعي	3.774	4.092	4.159	4.322	4.567	4.694
- عدد غير المنخرطين	4.024	3.953	4.709	4.272	4.579	4.778
- نسبة المشغلون المنخرطين/مجموع المشغلين(%)	48,40	50,90	46,90	50,30	49,90	49,60

المصدر : ONS

جدول رقم 3: تطور المؤشرات المتعلقة بسوق العمل 2015/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السكان النشطون	10.812	10.661	11.423	11.964	11.453	11.932
السكان المشغلون	9.735	9.599	10.170	10.788	10.239	10.594
معدل التشغيل	37,60	36	37,40	39	36,40	37,10
طبيعة المهنة - مستخدمين وأعمال حرة - أجراء دائمين - أجراء غير دائمين ومتمهنين - مساعدات عائلية	 2.874 3.208 3.250 404	 2.963 3.456 2.978 202	 2.882 3.675 3.396 217	 3.117 3.878 3.562 231	 2.811 3.646 3.623 165	 3.042 4.542 2.855 155
النظام القانوني: (%) - قطاع عام - قطاع خاص	 34,40 65,60	 40 60	 42 57,20	 41,20 58,80	 40 60	 42,05 57,90
العاطلون STR1العاطلون من فئة من مجموع العاطلون STR1(%)نسبة	1.076 417 35,70	1.062 379 40,50	1.253 507 40,90	1.175 481 41,50	1.214 549 45,20	1.338 461 34,40
معدل البطالة (%) معدل البطالة لدى الشباب بين 16- 24سنة - معدل البطالة لدى الذكور - معدل البطالة لدى الإناث	**10** 21,50 8,10 19,10	**9,90** 22,40 8,40 17,20	**10,97** 27,50 9,60 17	**9.80** 24,80 8,30 16,30	**10,60** 25,20 9,30 14,90	**11,20** 29 9,60 16,60
-عدد المنخرطين في الضمان الاجتماعي - عدد غير المنخرطين - نسبة المشغلون المنخرطين/مجموع المشغلين(%)	4.856 4.879 49,90	5.227 4.372 54,40	5.922 4.249 58,20	6.211 4.577 57,60	5.972 4.267 58,30	6.515 4.079 61.50

المصدر : ONS

من خلال الأرقام التي يتضمنها الجدولان يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- أكثر من 30% من مناصب الشغل مؤقتة تم خلقه في إطار برامج عقود ما قبل التشغيل وو برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية وغيرها من البرامج التي يتقاضى بموجبها أصاحبها أجور زهيدة .
- وتشكل فئة الأجراء الدائمون متوسط 35% فقط، وهو ما يبرز خطورة الوضع والذي يتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار في العمل .
- انخفاض حصة القطاع العام في التشغيل، فحوالي 60 % من مناصب الشغل وفرها القطاع الخاص. وكما هو معلوم فطبيعة الوظائف التي يوفرها هذا الأخير تعتبر في معظمها مؤقتة.
- ارتفاع معدل البطالة ابتداء من 2014، فبعد أن سجلت معدلات البطالة انخفاضا واضحا وصل إلى ما دون 10 % نتيجة للبحبوحة المالية التي سمحت بها ارتفاع أسعار المحروقات، عاد معدل البطالة للارتفاع نتيجة الانخفاض الذي شهده أسعار النفط في السوق العالمي. وهو ما يؤكد ارتباط مستوى التشغيل والبطالة بأسعار المحروقات.
- ارتفاع معدل البطالة لدى الإناث والذي يتراوح في المتوسط في حدود 17%، وهو ما يثبت تعاظم دور المرأة في سوق العمل. وفي المقابل عرف معدل البطالة لدى الذكور انخفاضا محسوسا فبعد ما كان مقدر بـ 17,50% في 2004 انخفض إلى 9,30% أي بانخفاض قدر بـ 7,70 نقاط.

- ارتفاع نسبة البطالة لدى الفئة الشابة التي سنها بين 16 و24 سنة وهو يبرز حجم التسرب المدرسي وضعف تأطير المنظومة التعليمية والتكوينية، لأنه من المفروض أن تكون هذه الفئة في مقاعد الدراسة. وفي هذا السياق قدرت وزارة التربية الوطنية معدل التسرب المدرسي بـ 350.000 سنويا، وهو ما أرهق سوق العمل بطلبات عمل جديدة دون مؤهلات.كما يبرز التسرب المدرسي واقعا أخر والمرتبط باتساع دائرة الفقر.
- نسبة العاملين غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي لا تقل عن 40% من مجموع العاملين، وهو ما يبين حجم قطاع الشغل غير المنظم، والذي يوضح بدوره واقع التشغيل وحقيقة معدلات البطالة في الجزائر. وفي هذا الإطار أبرز التقرير الوطني للتنمية البشرية 2015/2013 أن معظمهم من الشباب ويعملون في القطاع الخاص (88.82 % تتراوح أعمارهم بين 24/15 سنة)، كما أشار ذات التقرير أن من بين الفئة غير المؤمنة يعاني 30.4 % منها من نقص في التشغيل وتمثل النساء فيها نسبة 46.4% .(CNES 2013/2015 ;p 109) وهو ما يبرز فقدان لأكثر من 40% من المشغلين للحماية الاجتماعية التي يقتضيها العمل اللائق.

إن هده الخصائص في سوق العمل تبين بوضوح تنامي العمل الهش في الجزائر، فحسب التقرير الوطني للتنمية البشرية ، ¼ من المشغلين أعلنوا في 2013 أنهم يبحثون عن عمل آخر ويبرر 57 % منهم بعدم الاستقرار (مناصب غير دائمة) و27.7 % منهم لتحسين الأجر و10 % مناصب تلاءم أكثر مؤهلاتهم ;p (CNES 2013/2015 108)

فسوق العمل في الجزائر يبقى يعاني من اختلالات رغم المبالغ الضخمة التي خصصت من أجل رفع مستوى التشغيل وخفض معدل البطالة، وهو ما يؤكد ضعف سياسات التشغيل أو بالأحرى إجراءات مكافحة البطالة، باعتبار أن الأولى ذات طابع هيكلي باعتبارها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المتوقع من طرف المؤسسات فهي سياسات طويلة المدى، في حين نجد الثانية تتميز بالظرفية وتهدف إلى تشغيل أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن طبيعة مناصب العمل ومدى ديمومتها وهو ما يفقد العامل الاستقرار النفسي والاجتماعي .

وفي المقابل ورغم الجهود التي بذلت في سبيل توفير مداخيل للأفراد، إلا أن ظاهرة الفقر في الجزائر بقيت تشكل تحديا كبيرا، فحسب تقرير الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للفقر -و الذي حددته الأمم المتحدة يوم 17 أكتوبر - كشف أن 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر (حريشان حسام، 2015) وكشف ذات التقرير أن 1.932.000 أسرة فقيرة في سنة 2014 وهو يزيد ب 340.000 أسرة مقارنة بسنة 2013(بلقاسم حوام، 2014) . في حين نجد أن عدد اللذين يعيشون تحت خط الفقر في سنة2016 فاق 13 مليون جزائري وهو ما يعادل 3/1 سكان الجزائر (محمد الهوازي، 2016).

ومن جهة أخرى وحسب دراسة إحصائية قامت بها الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أن 35 % فقراء يعيشون بأقل من 1.24 دولار في اليوم، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لـ 93% ممن شملتهم الدراسة كانت أفضل قبل انهيار أسعار النفط.(محمد الهوازي، 2016).

وصفوة القول أن النتائج المحققة طيلة 15 سنة مضت ورغم الملايير من الدولارات التي تم تخصيصها وصرفها لم تستطيع الجزائر أن تكفل الاستقرار في عالم الشغل وتوفر العمل اللائق وتقضي على الفقر الذي أصبح ضرورة ملحة تستوجبها مساعي التنمية المستدامة .

توصيات:

من أجل توفير عمل لائق وبالتالي القضاء على الفقر وتحقيق بذلك هدف التنمية المستدامة فلابد من :

- تحسين الأداء الاقتصادي والذي يتطلب الاهتمام بالاستثمار في القطاعات الانتاجية وبالدرجة الأولى في القطاع الصناعي.
- وضع سياسة تشغيل فعالة تعمل على القضاء على البطالة وترتقي بمستوى التشغيل إلى المستوى اللائق الذي يضمن للفرد الاستقرار النفسي والاجتماعي ويرفع بذلك انتاجية العمل.
- وضع استراتيجية تنموية يشارك في تحضيرها مختلف الفواعل الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة:

يرتبط القضاء على الفقر أو حتى التخفيف من حدته بتحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو إلى مستويات مقبولة (خارج قطاع المحروقات) من جهة، وبوضع سياسة تشغيل فعالة تعمل على استئصال ظاهرة البطالة والرقي بالشغل إلى المستوى اللائق الذي يحفظ كرامة الإنسان ويجعله في مأمن من الدخول مرة أخرى في دائرة الفقر. ويتطلب ذلك توفر إرادة سياسية حقيقية في وضع استراتيجية تنموية تجعل من العنصر البشري الأساس للتنمية وأهم مقوماتها.

وفي ظل الرهانات الحالية والمرتبطة بتنامي عدد السكان وتدهور أسعار النفط وضعف القطاعات الاقتصادية يبقى السؤال مطروح عن مدى قدرة الجزائر ضمان شروط وظروف العيش الكريم واللائق لسكانها وإخراجهم من دائرة الفقر التي لم تستطع كل الإمكانيات المادية التي سخرت طيلة أكثر من 15 سنة من كسر حلقتها.

قائمة المراجع:

1/ محمد جصاص، ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان الفقر والسياسات الاقتصادية في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، عدد 3، 2016.

2/ الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر.نيويورك 2003،

3/ http://css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper3_Ar.pdf

4/OIT,http://www.oit.org/global/topics/decent-work/lang--fr/index.htm

5/ OIT; Travail Décent et Objectifs du Millénaire pour le Développement — OMD 1

6/ مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011 .مجلة الباحث - عدد 10، 2012.

7/ الاتحاد العام لنقابات عمال العراق http://www.gfitu.org/2013/09/blog-post_21.html

8/ محتوى البرامج :أنظر في ذلك بوابة رئاسة الجمهورية.

9/ ONS, les comptes nationaux trimestriels. n° 739, 4ème trimestre 2015

10/LaamiriA, « l'Algérie s'est trompée de diagnostic et de thérapie »,liberté, 04/10/2011.

11/بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

12/المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.الدورة العامة 12، نوفمبر، 1998.

13/ R.DA.D.P ,CNES,Rapport national sur le developpement humain 2013/2015 :quelle place pour ls jeunes dans la perspective du developpement humain durable en Algerie ?. Algerie :Pnud,2016.

14/حريشان حسام، http://www.elkhabar.com، 17 /05/ 2015.

15/ بلقاسم حوام، http://www.echoroukonline.com، 2014/10/17

16/ محمد الهوازي، http://www.echoroukonline.com، 2016/10/17